

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

مداخلة البروفيسور تيجاني حسان هدام  
وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

اللقاء الوطني لمدرء الوكالات الولائية  
للصندوق الوطني للتقاعد

مقر الصندوق الوطني للتقاعد

9 ماي 2019

بسم الله الرحمن الرحيم  
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

- السيدات والسادة الحضور،

- أسرة الاعلام .

لعلكم تدركون أنّ مثل هذه اللقاءات التي نحرص على تنظيمها بصفة دورية ونشرف عليها.

تندرج أساسا في سياق التطبيق الصارم لمخطط عملنا الاستراتيجي لدائرتنا الوزارية، الذي من ضمن أسسه تكريس مبدأ التقييم المتواصل والمتابعة الدائمة لعمل ونشاط الهيئات تحت الوصاية.

إدراكا منا، أن هذه الهيئات، لها دور بارز في تحقيق السلم الاجتماعي، والاستقرار لهذا البلد الذي ضحى من أجله قوافل من الشهداء لنعيش نحن في كنف الحرية.

من هذا المنطلق، فإن التحديات التي تواجهنا في ظل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة، إضافة إلى التغيرات الهيكلية التي يشهدها مجتمعنا، على المستوى الاجتماعي والديموغرافي والثقافي.

تفرض علينا إيجاد حلول تنظيمية قادرة على المواكبة والتأقلم مع هذه التغيرات.

لأن الأمر هنا يتعلق بالتوازنات المالية للصندوق الوطني للتقاعد، التي لا مجال فيها للتهاون.

فمن الأهمية بمكان التذكير ببرنامج العمل الطموح الذي يعتمد عليه الصندوق، وفق مؤشرات واضحة، تسمح بالوقوف على مدى تجسيده على أرض الواقع ومتابعته وكذا إدخال التعديلات المناسبة عليه.

إن مسار الإصلاحات الجذرية التي خاضها قطاع الضمان الاجتماعي، نتجت عنها جملة من التدابير، تهدف في جوهرها إلى تمكين المواطنين من حقوقهم كاملة دون نقصان.

وأخصّ بالذكر في هذا المقام، فئة تستحق منا عناية خاصة، و هي فئة المتقاعدين، لما لها من بعد اجتماعي وإنساني، ونظير ما قدمته من تضحيات جسام لتحرير وطننا،

ولم تتوقف تلك التضحيات باستعادة الاستقلال فقط، بل تواصلت جهودهم في تشييد مؤسسات الدولة الجزائرية الحديثة وبناء الاقتصاد الوطني.

أليس من واجبنا أن نحفظ الجميل و نردّ العرفان ونخفف عنهم متاعب الحياة بعد ذهاب زهرة العمر وتقدمهم في السن.

**السيدات والسادة**

ضمن هذا المسعى، يأتي هذا اللقاء الذي نرمي من ورائه إلى تشخيص وضعية الصندوق وإدراج الإصلاحات الواجب اتخاذها في مجال التسيير من أجل المحافظة على المكتسبات التي حققها لفائدة آبائنا وأمهاتنا من المتقاعدين.

إذ لا يخفى عليكم، أن المنظومة الوطنية للتقاعد تعرف منذ سنوات صعوبات مالية ناجمة عن عوامل موضوعية وأخرى هيكلية، أذكر منها على سبيل المثال، لا الحصر :

- النمو الضئيل لمداخيل الاشتراكات لاسيما خلال الفترة الممتدة من 2015 الى 2018 وانخفاض نسبة تغطية النفقات من 81% في 2014 إلى 53% سنة 2018 .
- التزايد المستمر للنفقات بنسبة نمو سنوي بلغ 18% ما بين 2010 و 2018 بسبب:

- ✓ اعادة التثمين السنوي لامتيازات التقاعد الذي أدى الى ارتفاع معدل المعاشات بنسبة 80% خلال الفترة الممتدة بين 2010 إلى 2018.
- ✓ رفع الاجور ابتداء من 2012/2013 بأثر رجعي لخمس سنوات أي ابتداء من سنة 2008
- ✓ الارتفاع الكبير للمحاليين على التقاعد قبل السن القانونية.

على هذا الأساس، و حفاظا على ديمومة نظام التقاعد، التزمت السلطات العمومية بضمان دفع منح ومعاشات المتقاعدين مهما كانت الظروف وعلى الرغم من الصعوبات المالية التي واجهت الخزينة العمومية في السنوات الأخيرة.

حيث حرصت الدولة على مرافقة الصندوق في هذه المرحلة الحرجة، أين تم اتخاذ جملة من التدابير ، أذكر منها :

- تخصيص 500 مليار دج من ميزانية الدولة لتغطية منح ومعاشات التقاعد ، بعنوان قانون المالية لسنة 2018.
- قرض طويل المدى ممنوح من طرف الصندوق الوطني للاستثمار (اتفاقية قرض FNI/CNR)، بعنوان سنة 2019.
- زيادة نسبة الاشتراك المخصصة للتقاعد بـ : 1% ابتداء من سبتمبر 2015.
- إدراج رسم جمركي بنسبة 1% مطبقة على عمليات استيراد السلع الموجهة للاستهلاك في الجزائر في شكل مساهمة تضامنية.

### السيدات والسادة

على الرغم مما سبق، يجدر التنويه إلى أن مواجهة الوضعية المقلقة التي يعيشها الصندوق، لا يمكن مواجهتها إلا بتضافر جهود الجميع، من شركاء اجتماعيين واقتصاديين ومواطنين ، إلى جانب مؤسسات الدولة.

من جهتنا، فقد بادرت دائرتنا الوزارية منذ مدة، إلى فتح ورشات للتفكير ووضع اقتراحات وحلول، هي الآن محل تقييم وإثراء من قبل التقنيين والخبراء في القطاع، حتى نصل بالصندوق إلى بر الأمان.

وبطبيعة الحال، فإن جميع الحلول الممكنة ستخضع في حينها للتشاور والحوار مع كافة الشركاء والأطراف المعنية.

من جهتكم، أنتم كمسؤولي هذه الهيئة، عليكم أن تدركوا أن نجاعة هذه المنظومة ونجاح مهامها يعتمد أساسا على التحسين المستمر لسيرها وذلك من خلال التطوير المتواصل لوسائل وطرق إدارتها.

في هذا الصدد، أسدي تعليمات للمدير العام للصندوق بغرض تطهير وتسوية وضعية الموارد البشرية للصندوق، والعمل على تحسين أدائها من خلال التكوين والتكوين المستمر.

إضافة إلى الحرص على تحقيق الصرامة في التسيير وترشيد النفقات والاستعمال العقلاني والفعال للموارد البشرية والمادية المتوفرة.

ويتعين لهذا الغرض، وضع آليات وميكانيزمات جديدة من أجل دعم نظام المراقبة الداخلية للتسيير الإداري و المالي والمحاسبي .

هذا، بالإضافة إلى تعزيز إدراج المعلوماتية والمعالجة الآلية للملفات ، وتحسين وعصرنة منظومة الإعلام بتطوير الفضاء الرقمي الخاص بالتقاعد (E-Retraite).

يندرج في ذلك أيضا تطوير الخدمات عن بعد بفضل ما تتيحه التكنولوجيات الحديثة من تسهيلات ومنها التطبيقات الرقمية على الهاتف المحمول.

وفي هذا المقام، أجدد حرصي الخاص على تحسين الخدمة العمومية وتبسيط الإجراءات وترقية الاستقبال والإصغاء لانشغالات المتقاعدين.

وإنني أعتبر أي تهاون في هذا المجال ، هو بمثابة خطأ مهني جسيم في حق آبائنا وأمهاتنا المتقاعدين، وعلى كل واحد منكم ، مهما كان منصبه أو موقعه، أن يتحمل مسؤوليته كاملة.

ذلك أن الإدارة مطالبة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بالتأقلم والتكيف مع المتطلبات الجديدة ومع تطلعات مواطنينا في تحقيق العدالة والكرامة والمساواة.

يتعين عليكم، لبلوغ هذه الأهداف، الاستعانة بمختلف التجارب و بالخبرات والكفاءات العلمية ( l'expertise ) ، سواء المحلية أو الدولية، لمرافقة هذه الإصلاحات الطموحة للصندوق.

**السيدات والسادة،**

في ختام كلمتي، لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لكافة إطارات وعمال الصندوق، على ما يبذلونه من جهود يومية في خدمة المواطنين، وأحثهم على بذل المزيد،

لأنهم في مهمة نبيلة وإنسانية، فهي تجمع ما بين الوظيفة الإدارية وخدمة هذه الشريحة الهامة والحساسة من المجتمع، التي تستحق منا كل التقدير والعناية.

وفي الأخير، أستغل هذه السانحة ونحن في شهر رمضان الكريم، لأتقدم إليكم بخالص التهاني ، داعيا المولى عز وجل أن يوفقكم على صيامه وقيامه و أن ينعم على جزائرننا الحبيبة بالأمن والاستقرار.

**أتمنى لأشغالكم النجاح والتوفيق**

**شاكرا لكم حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.**